



## مجموعة البنك الدولي

### حوار حول تعميم مفهوم مشاركة المواطن في عمليات مجموعة البنك الدولي

#### موجز التعليقات

#### واشنطن - 12 مايو/أيار 2014

- عقدت مجموعة البنك الدولي حواراً حول تعميم مفهوم مشاركة المواطنين في عملياتها والذي تم إجراؤه عبر مؤتمر بالفيديو بين تونس ولبنان والأردن (صوتياً) وواشنطن العاصمة.
- ضمّ الاجتماع مشاركين من حوالي 30 منظمة تمثل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومات والمؤسسات والقطاع الخاص (انظر قائمة المنظمات المشاركة).
- عرضت أستريد مانروث، وهي مستشارة لشؤون الانفتاح وفعالية المعونات، كيف تجري مقارنة الإطار الإستراتيجي لتعميم مفهوم مشاركة المواطنين في عمليات مجموعة البنك الدولي.
- مديرو الحوار: لارا سعادة، مسؤولة اتصالات أولى، في واشنطن؛ ودنيا جميل، مساعدة اتصالات، في تونس؛ وزينة الخليل، مسؤولة اتصالات، في لبنان.
- يركز هذا الموجز على التعليقات التي أداها المشاركون.

#### القضايا الرئيسية التي أثّرت حسب الفئة

#### التعليقات العامة

- يُعد إكمال حلقة استقاء الآراء التقييمية جزءاً مهماً من تطبيق مفهوم مشاركة المواطن.
- يجب أن تطبق مجموعة البنك الدولي مفهوم مشاركة المواطن على نطاق أوسع وأعمق وأكثر منهجية من المشاورات الخاصة. والسؤال المطروح هو كيف سيتم تحويل الأمثلة الموجودة لمشاركة المواطن في مشاريع البنك الدولي إلى مشاركة منهجية حقيقية تلنزم بإشراك المجتمعات المحلية على سبيل المثال. ويحتاج تطبيق مفهوم مشاركة المواطن إلى إجراءات واضحة والتزام حقيقي.
- من المهم ضمان حصول المواطنين على المعلومات ذات الصلة في وقت مناسب قبل إجراء المشاورات لأنهم يحتاجون إلى وقت لإعداد توصياتهم.
- يُعد إصلاح الحماية الاجتماعية في تونس مثلاً على كيفية مشاركة المواطنين.
- يجب دمج مفهوم مشاركة المواطن في بداية المشروع، وليس فقط في مرحلة تنفيذه أو تقييمه.
- فيما يتعلق بقضايا المناجم والطاقة، هناك عُرف دولي يتضمن تطبيق مفهوم مشاركة المواطنين والذي وعدت الحكومة التونسية الثانية (بعد الثورة) بالتوقيع عليه، لكنها لم تفعل. ولم تقم الحكومة التي تلتها بمتابعة هذا الموضوع.
- تطبيق اللامركزية هو عامل جوهري في تحقيق مشاركة المواطنين التي ستتطلب بناء قدرات أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة المحلية التي ستقوم بدورها بإنشاء شبكات للتواصل محلياً.

- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات: يجب إخضاع القطاعين العام والخاص للمساءلة بالعمل معهما في إطار شراكة، وليس في وضع "معاكس" من الناحية المنهجية: العمل مع القطاع العام، وإخضاع القطاع الخاص للمساءلة، والإسهام في تحقيق السلام الاجتماعي.
- يجب مراعاة اعتماد نهج قائم على الحقوق لتطبيق مفهوم مشاركة المواطنين.
- تم الإشارة إلى أن القطاع الخاص يمكن أن يكون أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة.
- يجب مراعاة اعتماد نهج شامل لتعميم مفهوم مشاركة المواطن. وقد يؤدي تركيز النتائج إلى اعتماد نهج موجه نحو الأهداف، لكن ليس شاملاً بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال، هناك قضايا أساسية في أجندة ما بعد عام 2015 لا تستند إلى النتائج.
- معظم منظمات المجتمع المدني "حديثّة العهد". فلدورها نوايا حسنة لكنها تفتقر إلى الخبرة والمعرفة الفنية، حتى لمجرد التعبير عن احتياجاتها بشكل صحيح.
- يتم دمج مشاركة المواطن تلقائياً في المشاريع التي تُنفَّذ بالمناطق الريفية نظراً لمشاركة السكان المحليين بشكل مباشر، لكن ذلك يختلف في المناطق الحضرية. وهناك مثال لذلك وهو مشروع لإصلاح التعليم، حيث جرت بعض المشاورات لكن المكونات الأساسية للمشروع يتم تحديدها بين الإدارة والجهة المانحة، وبالتالي يجب استطلاع آراء المستفيدين من المشروع والمتأثرين به.
- تشعر منظمات المجتمع المدني بكلٍّ من المشاورات، لاسيما عندما لا يتم إعلام المنظمات المتشاور معها بالخطوات التالية لإجراء المشاورات. فالبنك لا يجيد بدرجة كبيرة إكمال هذه الحلقة والرجوع إلى الأطراف المتشاور معها بشأن القرارات التي تم اتخاذها.
- يجب تبني نهج مختلف في نقل مخاوف المواطنين والمجتمع المدني. فلا بد من إيجاد آلية أكثر منهجية تعكس وجهات نظر وآراء المواطنين ومنظمات المجتمع المدني.
- تم إبراز مشروع للتنمية المجتمعية مؤلّه البنك الدولي كأحد الأمثلة القليلة التي عمل فيها البنك بشكل مباشر مع/من خلال المنظمات غير الحكومية في لبنان لتقديم الخدمات على مستوى المجتمعات المحلية. وأشاد المشاركون بمزايا هذا النهج وأبرزوا قيمة إشراك المنظمات غير الحكومية في تصميم المشاريع وتنفيذها. ويمكن لهذه المنظمات أن تعكس أولويات المجتمعات المحلية واحتياجاتها من خلال معارفها المحلية وشبكاتها وإحساسها بالمسؤولية عن المشاريع.
- تم اقتراح إضفاء طابع مؤسسي على مشاركة المواطنين ضمن الأنظمة الوطنية.
- تُعد جهود تطبيق اللامركزية قضية مهمة في تونس. ويجب على منظمات المجتمع المدني لعب دور في هذا الشأن، لاسيما فيما يتعلق بتخصيص الموازنات وتنفيذها.
- أشار البعض إلى ضرورة عدم قيام الجهات الفاعلة الدولية بإصلاح الأنظمة الوطنية، بل يجب ترك ذلك للبلد المعني. لكن بعض منظمات المجتمع المدني رأت أن بمقدور الجهات الفاعلة الدولية، مثل مجموعة البنك الدولي، تمكين منظمات المجتمع المدني من المساعدة في تحسين الأنظمة الوطنية.
- يجب تضمين مشاركة المواطنين في جميع مراحل دورة حياة المشروع بدءاً من التصميم، مروراً بالتنفيذ، ووصولاً إلى الإنجاز.
- يتم تحسين النتائج من خلال بناء شبكة كبيرة لأصحاب المصلحة يكون بمقدورها المساهمة في آليات مشاركة المواطن.
- تُعد مشاركة المواطنين مهمة مقارنةً بمشاركة منظمات المجتمع المدني، لأن المواطنين يشعرون غالباً أن هذه المنظمات لا تعبر عن شواغلهم.
- يسهل تحديد المشاركين في عملية مشاركة المواطنين في سياق مشروع محلي أو إقليمي، لكن قد يصعب القيام بذلك في مشروع على المستوى الوطني. فمن المهم، على المستوى الوطني، ضمان ألا تستحوذ منطقة أو مجموعة واحدة على هذه العملية.

#### البحث/المنهجية

- هناك دراستا حالة جيدتان لمجموعة البنك الدولي، وهما مشروع التعزيز والحماية الاجتماعية في لبنان (P124761) ومشروع التنمية المجتمعية في لبنان (P071113).
- هناك مبادرة أخرى مثيرة للاهتمام، وهي مبادرة "مرسوم 41" التي أطلقتها جمعيتنا توانسة والحوكمة المفتوحة والتي يُتاح بموجبها للمواطنين طلب الحصول على ملاحظات تقييمية وطلب تلقي معلومات من الإدارة عن طائفة متنوعة من الموضوعات.  
<http://marsoum41.org/fr>

- قام مكتب البنك الدولي في تونس بتطبيق "الرصد والتقييم القائمين على المشاركة" من خلال مشاريعه<sup>1</sup> (هبة الجزائر رئيسة فريق العمل) لضمان مشاركة المواطنين واستقاء الآراء التقييمية.

### التعريفات

- ذكر أحد المشاركين أن مصطلح "مشاركة المواطنين" يشير إلى الفرد، بينما تكون لمصطلح "المشاركة المدنية" كثير الاستخدام دلالاتٌ تشير إلى جهد ذي طابع مؤسسي أكبر.
- يمكن أن تنظر مجموعة البنك الدولي في تعريفات الأمم المتحدة، مثل استخدام لفظ "الشريك" الذي ينطوي على إحساس أكبر بالمسؤولية من لفظ "المستفيد".

### السياق

- توافر الثقة بين المواطنين والحكومة هو أمر مهم لكسب التأييد للبرامج الوطنية المعنية بمشاركة المواطنين.
- تتمثل مشكلة الفترة الانتقالية في أنه يجب على منظمات المجتمع المدني من ناحية تحقيق الاستفادة وأخذ زمام المبادرة، لكنه يصعب بناء الثقة مع حكومة انتقالية. فعادة يتم البدء، لكن لا توجد متابعة ولا يتم تحقيق نتائج. ولذلك، لا يمكن إجراء تقييم.
- حتى داخل البلد الواحد، تحتاج المناطق المختلفة غالباً إلى استخدام أنواع مختلفة من آليات مشاركة المواطنين.
- يمكن أن يؤثر انعدام الكفاءة والفساد داخل الأنظمة الوطنية على مشاركة المواطنين.
- تبعا لمستويات التعليم وعوامل أخرى، قد يكون ضروريا تدريب المواطنين وبناء قدراتهم بحيث يمكنهم تحديد الاحتياجات وعرضها بوضوح.

### العملية

- يجب إتاحة المستندات باللغة المحلية.

إذا كانت لديكم أي تساؤلات أو تعليقات، يُرجى الاتصال بنا على: [citizenengagement@worldbankgroup.org](mailto:citizenengagement@worldbankgroup.org)

### المنظمات المشاركة:

- (1) مركز معلومات البنك
- (2) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية
- (3) الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
- (4) اتحاد المقعدين اللبنانيين
- (5) جمعية نعم
- (6) مؤسسة مهارات
- (7) التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
- (8) المنتدى الديمقراطي للنساء في المجتمعات الانتقالية- لبنان
- (9) معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
- (10) الجامعة الأميركية في بيروت/الجمعية الاقتصادية اللبنانية
- (11) المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين
- (12) مركز فينكس
- (13) الملنقى

<sup>1</sup> مشروع التقديم التشاركي للخدمات من أجل إعادة الإدماج التعاوني لصحة وسلامة المجتمعات المحلية- الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية مشروع التقديم التشاركي للخدمات من أجل إعادة الإدماج

- (14) الجمعية التونسية للنزاهة والشفافية
- (15) منظمة أنا يقظ
- (16) جمعية الحوكمة المفتوحة
- (17) يزيد اسكندراني، هاجر طرابلسي، جمعية توانسة
- (18) صوت شباب تونس
- (19) الجمعية التونسية للحريات الرقمية
- (20) جمعية التعاون بتونس
- (21) شبكة دستورنا
- (22) جمعية التزام ومواطنة
- (23) مركز إفادة
- (24) كلنا تونس
- (25) نادي اليونسكو الألكسو باردو
- (26) الاتحاد العام التونسي للشغل
- (27) الجمعية التونسية للشفافية في الطاقة والمناجم
- (28) المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- (29) المفوضية السامية لحقوق الإنسان
- (30) الجمعية التونسية للمدققين الداخليين
- (31) برنامج دعم المجتمع المدني
- (32) تعزيز ودعم تنمية المبادرات المحلية
- (33) الجمعية التونسية للمراقبين العموميين